



المركز الوطني للأمن السيبراني
National Cyber Security Center

وثيقة تحديد قطاعات البنى التحتية الحرجة



المركز الوطني للأمن السيبراني National Cyber Security Center

وثيقة تحديد قطاعات البنى التحتية الحرجة

استناداً إلى قانون الأمن السيبراني رقم 16 لسنة 2019 و التي نصت المادة 6 منه على أن يتولى المركز في سبيل تحقيق أهدافه مهام وصلاحيات تحديد شبكات البنى التحتية الحرجة و متطلبات استدامتها، و على ضوء تعريف البنى التحتية الحرجة الوارد في القانون على أنها "مجموعة الأنظمة و الشبكات الإلكترونية و الأصول المادية و غير المادية أو الأصول السيبرانية و الأنظمة التي يعد تشغيلها المستمر ضرورة لضمان أمن الدولة و اقتصادها و سلامة المجتمع"، و حيث أن القانون قد بين ماهية البنى التحتية الحرجة من خلال التعريف أعلاه و حدد أنها في أ صلبها شبكات و أنظمة معلومات ترتبط ارتباط وثيق بأمن الدولة و الاقتصاد و سلامة المجتمع، فقد تم اعتماد المعايير الأساسية التالية و التي يكفي أن ينطبق أحدها على القطاع ليتم اعتباره قطاع بنية تحتية حرجة:

1- أمن الدولة.

2- الاقتصاد.

3- سلامة المجتمع.

وبالإضافة الى المعايير الأساسية المشار اليها أعلاه فقد تم اعتماد عدد من المعايير الإضافية التالية و التي تشكل مجتمعة أساساً لتحديد قطاعات البنى التحتية الحرجة:

1- ضمان استمرارية العمل .

2- سمعة المملكة.

3- عدد المستفيدين من استدامة القطاع.

4- حصريّة الخدمات المقدمة من القطاع.

وعلى ضوء ما تقدم فقد تم اعتبار القطاعات الوطنية التالية قطاعات بنى تحتية حرجية:

- 1- قطاع الطاقة
- 2- قطاع المياه
- 3- قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
- 4- قطاع الخدمات الحكومية
- 5- قطاع الصناعة والتجارة
- 6- القطاع المالي والمصرفي
- 7- قطاع الصحة
- 8- قطاع النقل
- 9- قطاع التعليم
- 10- قطاع الدفاع والأمن



المركز الوطني للأمن السيبراني
National Cyber Security Center